في حال فشلت جهود الوساطة لإطلاق سراح الجندي

الجيش الاسرائيلي يتحدث عن معركة ستستمر «اسابيع بل شهوراً» ولا يعد بنتائج

■ حتى لو اعتمدنا فقط على التصريحات الرسمية للطرفين، بدا أمس أن تصعيدا جديدا بين اسرائيل والفلسطينيين موجود وراء الزاوية. في حين أعلن رئيس الحكومة ايهود اولمرت في القدس، عن أن اسرائيل لن تخضع للابتزاز، أعلن مسؤولون كبار في حماس في غزة بأن الخاطفين يميلون الى رفض اقتراح التسوية المصري لحل ازمة الاختطاف. بازاء الجمود، تهدد حكومة مصر بالتخلي عن الوساطة، أما في الجيش الاسرائيلي فيتحدثون عن معركة ستستمر «اسابيع، بل شهوراً» ولا يعدون بنتائج.

منذ ألغيت اجازة العملية في بيت حانون في يوم الخميس، شغل الجيش الاسرائيلي نفسه في القطاع بالمحاربة «من بعيد»: قصف مدفعي وهجمات كثيرة لسلاح الجو. الآن، وقد أصبح يبدو أن احتمال التقدم في القناة الدبلوماسية ضعيف، يتوقع تجدد النشاط الهجومي أكثر. قصف مكتب رئيس الحكومة الفلسطيني اسماعيل هنية أمس فجرا، يوصف أنه تلويح.

كان مكتب رئيس الحكومة هنية في غزة فارغا عندما هوجم بصواريخ وبدا أن الجيش، لم يحصل بعد على إجازة التعرض للمسؤولين الكبار في الذراع السياسية لمنظمة حماس.

في جنوب القطاع حيث تمكث قوة غولاني في مطار الدهنية منذ خمسة ايام، ابتدأت هجمات فلسطينية كما كان متوقعا.

أمس الاول أصاب قناصة من غولاني خلية مكونة من ثلاثة فلسطينيين اقتربت من الميدان. قُتل الثلاثة ووجد على جثتي اثنين منهما حزامان ناسفان. يبدو أنهما كانا يهدفان الى تفجير نفسيهما بقرب احدى المدرعات. في الوقت نفسه، يستمر الجهد الاستخباري للحصول على معلومات عن وضع ومكان الجندي المختطف، جلعاد شليت، بجانب اعدادات لامكانية أن تنشأ فرصة لتخليصه. برغم أن عملية كهذه مصحوبة بصعوبات كبيرة (منطقة مكتظة، مليئة بالسلاح، يصعب التسلل اليها بمباغتة تامة)، لا يرفضون في هيئة القيادة العامة امكانية اجراء العملية رفضا باتا.

ما زالت المعلومات عن الجندي جزئية. بحسب آخر تحديث للمعلومات، من يوم الجمعة، وضعه الصحي جيد. معلوم ايضا أن طبيبا فلسطينيا زاره خلال الاسبوع الماضي. يُقدرون في الجيش أن الخاطفين قد يحاولون تهريب شليت من القطاع الى سيناء ومن هناك الى مكان أبعد (وآمن نسبيا من عملية تخليص)، في السودان. من اجل منع ذلك، تغلق مصر الحدود في رفح اغلاقا محكما، ويفرض سلاح البحرية الاسرائيلي اغلاقا شديدا لشواطىء غزة.

في القاهرة، كما يزعمون في اسرائيل، هم غاضبون على حماس التي «تلعب معهم لعبا». عندما تحدث المصريون عن اطلاق سراح أسرى فلسطينيين في مرحلة متأخرة بعد، مقابل اطلاق سراح الجندي فورا، كانوا يقصدون الى عشرات الأسرى. تتحدث تصريحات الخاطفين عن اطلاق سراح ألف أسير، في المرحلة الاولى. ومع كل ذلك، استجاب أمس رئيس مصر حسني مبارك لطلب رئيس السلطة، محمود عباس، أن يؤجل الموعد الأخير الذي ضربه للحصول على رد الخاطفين. جُمد الانذار المصري، وستستمر الاتصالات، مهما تكن احتمالات نجاحها ضئيلة.

التقى أبو مازن، الذي قام أمس بزيارة مشايعة لمكتب هنية المقصوف، بعد ذلك بدبلوماسيين اجانب. انطبع في أذهان الحاضرين أن الرئيس هادىء، برغم التهديد بعملية اسرائيلية، لكنه متشائم. انه يُقدر أنه لن يكون حل سريع للقضية وأن مشاركة سورية السلبية ورئيس المكتب السياسي لحماس في دمشق، خالد مشعل، تمنع من انهاء الازمة بلا عنف. وجه أبو مازن نقدا الى اسرائيل، التي تهدد حياة هنية، في حين أن مشعل يتمتع حتى الآن بالحصانة. «لماذا يعمل هنية الآن في اطلاق سراح الجندي بغير مقابل؟»، سأل الرئيس.

أوضح هنية أنه لن يريد أن يبدو مثل خائف يعمل تحت تأثير الصواريخ. إن مشعل خاصة، وهو المهاجم الأيمن في القضية والذي يفرض خطا متشددا على النشطاء في غزة، قلل من حضوره في الايام الأخيرة. ينسبون ذلك في هيئة القيادة العامة الى الطلعة التخويفية الاسرائيلية فوق قصر رئيس سورية، بشار الأسد.

تقديرات أن اسرائيل ستُصعد خطواتها تؤثر في المزاج العام في القطاع. يتحدث السكان بخوف عن عملية الجيش الاسرائيلي، التي ستسبب عددا كبيرا من الاصابات. شوارع غزة وشواطئها التي كانت الى ما قبل شهر مليئة، فارغة حتى حلول الظلام. يحصر مصورو التلفاز اهتمامهم بمقنعي الوجوه الذين يلوحون بالصواريخ المضادة للدبابات ويدفنون ألغاما. لكن حتى نشطاء حماس أنزلوا في الايام الأخيرة أعلام المنظمة عن بيوتهم، لكي لا يتركوا للجيش الاسرائيلي أهدافا لا داعي لها.

سيدات فلسطينيات في بيت حانون يبكون شهيدهم الذي قضى على ايدي جنود الاحتلال الاسرائيلي

عاموس هرئيل وآفي يسسخروف
كاتبان في الصحيفة
(هآرتس) 2006/7/3

حزب العمل ينفذ العمل الأسود بالنيابة عن اليمين بدلا من أن يطرح بديله السياسي لسياسة اللاشريك

■ حتى في ايام المونديال الجنونية، لا يجلس العالم مكتوف الأيدي إزاء قيام دولة بقطع التيار الكهربائي عن مئات آلاف المواطنين وارسالها طائراتها لتهديد زعيم دولة اخرى واعتقالها للوزراء وقصف ديوان رئيس حكومة مجاورة. كيف يحدث أن تكتفي الولايات المتحدة بتوصية روتينية للجانبين بـ«التصرف بروية وضبط نفس» في الوقت الذي تتصرف فيه حكومة اسرائيل كدولة منفلتة من عقالها؟ لماذا يصمت الاتحاد الاوروبي بينما يشهد رئيس الوزراء عن نفسه بأنه يتبع سياسة جنونية؟ شمعون شيفر كتب في «يديعوت احرونوت» بأن اهود اولمرت قد قال في نقاش داخلي بأنه «يريد أن يفهم الفلسطينيين أن رب البيت قد فقد صوابه».

من اجل تسهيل تفسير هذه المعضلات، يتوجب أن نضيف سؤالين اثنين: الاول، هل كان اولمرت ليسمح لنفسه بأن «يفقد صوابه» لو بقي شاؤول موفاز في وزارة الدفاع وليمور لفنات في وزارة التربية والتعليم؟ والسؤال الثاني، كم من الوقت كان رئيس المعارضة، عمير بيرتس، سينتظر حتى يُقدم حجب ثقة عن الحكومة التي تعاقب كل قطاع غزة بسبب أسر جلعاد شليت (وماذا بالنسبة للجنديين المقتولين؟ هل تمت محاسبة أحد ما على هذا الاخفاق؟) ومن الذي كان سيتقدم الخطباء في ساحة رابين في المظاهرة الاحتجاجية، يولي تامير احدى مؤسسات السلام الآن أم أوفير بينيس أحد مؤيدي تفاهمات جنيف؟.

بيرتس ورفاقه يدعون أن الوضع كان ليصبح اسوأ بكثير لولا وجودهم في الحكومة. «عملية السور الواقي» دللت على أن العكس هو الصحيح. حزب العمل كان بمثابة سور واقٍ للاعمال التي كانت الحكومة اليمينية الخالصة تخشى من الإقدام عليها خوفا من رد فعل الأسرة الدولية. وزير الدفاع في ذلك الحين، بنيامين بن اليعيزر، قام بالعمل الأسود المتمثل بتصفية حكومة فتح، ووزير الخارجية شمعون بيرس سوق سياسة «اللاشريك» في العالم. عندما يقوم «حزب اليسار» الرئيس بتنفيذ وتطبيق سياسة رب البيت الهدامة، يصبح انتقاد الحكومة وكبح جماحها مسألة صعبة.

ايضا على مستوى العلاقات مع الفلسطينيين كان ضرر حزب العمل أكبر من جدواه بعدة أضعاف: قبل سنة منح حزب العمل نواياه الحسنة لاريئيل شارون مجانا، وتركه يلقي مفاتيح قطاع غزة في أحضان حماس. والآن، تأكد الفلسطينيون أن لا فرق بين اليسار واليمين في اسرائيل، أو بين بيرتس وموفاز ـ جميعهم لا يفهمون إلا لغة القوة. وفي داخل اسرائيل ـ أية قيمة اخلاقية ستكون من الآن فصاعدا لاحتجاج حزب العمل ضد الحكومة التي ستقطع التيار الكهربائي عن مئات آلاف الناس؟ وأي وزن سياسي سيكون لانتقاداته ضد سياسة «التأكد من موت» الشريك الفلسطيني؟.

شارون أرسل منتقديه الى تصريحات سلفه ايهود باراك بعدم وجود شريك فلسطيني. رئيس الوزراء التالي من اليمين سيُرسلهم في المستقبل الى البحث في الأرشيفات عن مغامرات بيرتس في صيف 2006، رجل السلام خاصتكم سيقول إن ما يرونه من هنا (من طاولة الحرب) لا يرونه من هناك (مقاعد المعارضة). حسب آخر استطلاع للدكتورة مينا تسيمح يتبين أن أداء بيرتس في الازمة الحالية يقصر طريقه الى هناك. 62 في المئة أعطوه علامة فاشل. نسبة التأييد لحزب العمل لا تتجاوز 15 مقعدا.

عشرون سنة مرت منذ أن طرح ممثلو حزب العمل في حكومة الوحدة بديلا خاصا بهم لسياسة اليمين. هذا كان في أواسط الثمانينيات عندما أقدم بيرس على عقد اتفاق لندن مع الملك حسين وحل الشراكة مع حزب الليكود بعد أن أفشل شمير المبادرة. الخطوة التي أقدم عليها بيريس كانت بداية لعملية انتهت في تشرين الاول (اكتوبر) 1991 على صورة مؤتمر مدريد. ومن هناك وصل اسحق رابين الى اوسلو الذي افترض به أن يحرر اسرائيل من براثن احتلالها ونقل الحكم للفلسطينيين بصورة تدريجية. بعد ذلك بـ 13 عاما تحالف خلفاء رابين مع اليمين لتكريس الاحتلال والقضاء على الحكومة الفلسطينية. كل هذا من اجل «خطة الانطواء». فهل هناك حاجة لأن نضيف عبارة: عليها السلام؟.

عكيفا الدار
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/7/3

قرار الانسحاب من جانب واحد من القطاع كان الخطأ الاستراتيجي الاول الذي تسبب في الازمة الحالية

■ القرار الاستراتيجي الخاطىء الاول، الذي كان سببا في ولادة هذه الازمة الخطيرة التي انتقلت اليها اسرائيل حاليا، لم يكن اخلاء مستوطنات يهودية من غزة، بل إن القرار الخاطىء كان الانسحاب من هناك من جانب واحد، ودون مقابل، ودون اجراء مفاوضات مع القيادة الفلسطينية التي كانت آنذاك.

أحادية الجانب كانت تنبع في الأساس من الرغبة في الحصول على التأييد الشعبي الأوسع لخطة الانطواء. وعلى نحو غريب جدا، اعتقد مستشارو رئيس الوزراء الاسرائيلي، شارون، أنه اذا عُرضت خطة الانسحاب الأحادية على انها نوع من العقاب للفلسطينيين فانها ستحظى بالكثير من الاصوات وبأغلبية من جانب عناصر الليكود، لأنه في حساب اللعبة الشرق اوسطية التي فيها رصيده «صفر»، فان كل ما هو سيء للفلسطينيين، يكون جيدا بصورة اوتوماتيكية لاسرائيل، والعكس صحيح.

من خلال هذه الفقاعة الاعلامية والتفسير الفلسطيني، فان الانطواء، على نحو ما جرى، كله جرى في الفضاء الخارجي وليس في المناطق المجاورة لاسرائيل والتي يسكنها الفلسطينيون. هم لم يكونوا أي طرف في الموضوع، وقد تم اعفاء الفلسطينيين من أي مقابل سياسي لهذا الانسحاب الكبير الذي لم يسبقه أي انسحاب كبير إلا ذلك الانسحاب من سيناء، «خذوا غزة واختنقوا بها»، هكذا قالت اسرائيل لحكومة فتح في خريف 2005.

وقد أخذوا غزة، واختنقوا بها، واتضح أن ادارة قطاع غزة تعتبر مهمة غير ممكنة. وقد مرت عدة شهور حتى تمكنت حكومة فلسطينية من فرض الحد الأدنى من النظام. الوضع الاقتصادي تردى، ومن بين اسباب ذلك فقدان اماكن العمل التي كانوا يعملون بها في المستوطنات التي تم اخلاؤها. ولكن ايضا بسبب عدم التوصل الى تسوية أمنية مُرضية لاعادة تشغيل المعابر. الدعم الدولي تباطأ في الوصول، وهكذا أصبحت عملية الانسحاب الاسرائيلي التي كانت في الأساس تهدف الى دعم وتقوية الجناح المعتدل في منظمة التحرير الفلسطينية والرئيس أبو مازن على رأسها، تقوضت كلها. وحركة حماس، التي كان يفترض بها أن تضعف كنتيجة للانطواء، قويت ورفعت رأسها: لأن الانسحاب الاسرائيلي أحادي الجانب لم يُفهم في وعي المجتمع الفلسطيني كعقاب أو ضريبة، بل تم تفسيره على أنه الثمن لانتصار الارهاب وجائزة له. من هذه الناحية فقد صدق، على الأقل، بنيامين نتنياهو، وزير المالية المستقيل آنذاك ورئيس الليكود حاليا، في تحذيراته التي أسمعنا إياها في مقابلته مع صحيفة «يديعوت احرونوت» عشية الانسحاب.

وبصعوبة تم إكمال الانسحاب. وفي النهاية اضطرت حكومة اسرائيل بالسماح لحركة حماس (حركة دينية اسلامية متطرفة لا تعترف بوجود اسرائيل) بالمشاركة في الانتخابات للسلطة الفلسطينية، وكانت هذه هي الغلطة الاستراتيجية الثانية، التي نتجت عنها وتفرعت. وقد استعطف أبو مازن اسرائيل في تلك الايام أن تمارس نفوذها وقوتها لتمنع اجراء تلك الانتخابات الديمقراطية. لكن ذلك ذهب هباء.

وقد طلب أبو مازن فترة من الوقت ـ هكذا اعتقد ـ الى أن يتحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المناطق، ولكي يرى الجمهور الفلسطيني بذلك انجازا للحكومة القائمة، وبذلك تتمكن فتح من تصنيف الانسحاب كانجاز لها رغم أحاديته. لكن اسرائيل واصلت السير في مسار «الدمقرطة الشرق اوسطية» الذي أدارته ادارة بوش وطلبت عدم التدخل فيها وانجازها حسب التحضيرات الفلسطينية الخاصة.

البقية معروفة. حماس فازت، وركبت على موجة الانسحاب، واستطاعت أن تُسوقه للجمهور الاسرائيلي على أنه هزيمة لاسرائيل وخنوع للارهاب. وتشكلت حكومة حماس برئاسة هنية. واسرائيل التي لم تعرف كيف ستأكل، وحركة فتح ذهبت فعليا، ولم تعد قائمة. وقد أسمع الرئيس أبو مازن كثيرا من المرات صوتا معارضا، إلا أنه كان يتراجع بسرعة. وتزايد سقوط الصواريخ دون رد اسرائيلي ناجع، أو رادع وحاسم. وعندما وصلت المياه الى قطع الأنفاس بعملية اختطاف الجندي جلعاد شليت، فقدت اسرائيل صبرها واحتمالها.

وماذا بعد؟ كما تبدو الأمور حاليا، فقد توجت اسرائيل بردودها المتناقضة، وبترديد عبارات التهديد والوعيد، وبقصفها للمواقع الغزية الفارغة، وباعتقال وزراء حماس الذين كانوا حتى قبل وقت قصير «من المعتدلين»، وليس ذلك «الحماسي السام» جدا الذي ينهض كزعيم جديد للفلسطينيين، خالد مشعل، الذي عاد لينهض من جديد ويساعدنا دون قصد.

سيفر بلوتسكر
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/7/3

عملية غزة هي طبعة ثانية من عناقيد الغضب وتجسيد لانجرار القادة وراء غضب الشارع لحل مشكلة سياسية بوسائل عسكرية

■ من المذهل أن نرى مدى سهولة «إشعال» اسرائيل ودفعها للخروج الى الحرب. كل لعبة والدروس التي يتم تدريسها في الكليات العسكرية وكل النقاشات الاستراتيجية تتلاشى وتتحطم احيانا على صخرة لقاء قمة بين رئيس الوزراء وبين رئيس بلدية. وفي هذه العلاقة المتبادلة بين رئيس الوزراء الضعيف ورئيس البلدية الحماسي المنفعل ـ تكون الغلبة لرئيس البلدية دائما. النتيجة هي أن اسرائيل تشن حربا صغيرة لتهدئة خواطر رئيس تلك البلدة الغاضبة وسكانها. في نيسان (ابريل) 1996 حدث ذلك مع شمعون بيريس، وفي حزيران (يونيو) 2006 تكرر ذلك مع ايهود اولمرت.

هناك شروط مسبقة يتوجب توافرها حتى تتحقق أمنية شن الحرب الصغيرة: أن يكون رئيس الوزراء من دون ماض عسكري وعديم الثقة بسياسته ومشبع بالرغبة لارضاء الانتقام عند الناس. في حزيران (يونيو) 2006 تغلب غضب رئيس بلدية سدروت، ايلي مويال، فخرجت الدولة في حرب صغيرة. وفي نيسان (ابريل) 1996 جر رئيس بلدية كريات شمونة، بروسبير أزران، رئيس الوزراء، شمعون بيريس، الى المغامرة العسكرية التي لم ينتعش منها أبدا.

في كريات شمونة كانت تسقط صواريخ الكاتيوشا التي تشوش حياة الناس تماما مثل صواريخ القسام في سدروت، وفي نيسان (ابريل) 1996 وصل بيريس الى زيارة للمدينة، إلا أن أزران همس في أذنه أنه اذا دخل المدينة فقد يلتهمه سكانها حيا. بيريس الذي يرتدي السترة العسكرية التي أضفت عليه صورة الجنرال، تراجع وصعد على متن مروحيته متوجها الى القدس. مساعدوه قالوا بعد ذلك إن زيارته تلك هي التي دفعته الى المصادقة على عملية «عناقيد الغضب». «بروسبر هدد بيريس بصورة مباشرة»، قال أحدهم، «وقال له انه اذا تجرأ على دخول المدينة فانه لن يتحمل المسؤولية عن ردود فعل السكان ضده لانهم قد ينفذون محاكمة شعبية به إذ أنهم يتهمونه بالضعف في مواجهة حزب الله». على طريق العودة الى القدس توصل بيريس الى استنتاج بأنه اذا لم يأمر بعملية عسكرية ضد حزب الله، فقد يفقد الحكم لصالح نتنياهو. النتيجة كانت مأساوية بالنسبة له: فقد شن العملية وخسر الحكم في آن واحد.

أزران يعترف بتواضع غير ملائم لطبعه المعروف باسهامه في شن عملية «عناقيد الغضب». «كل ما قلته له هو انه لا يستطيع المرور في شوارع المدنية. الأمر الذي أصابه بالصدمة، وقلت له إن الناس يتوقعون منه أن يفعل شيئا. واعتقد أن قرار شن الحرب قد نضج في سريرته في تلك اللحظات». وهكذا تصادف أن الشخص الذي ارتبط اسمه بالمناداة للمصالحة التاريخية مع الفلسطينيين قد سقط ضحية لدعوات الانتقام التي يطلقها رئيس بلدية وسكانها. ايديولوجيته السليمة انهارت وكأنها لم تكن. وتحول المواطن المدني، شمعون بيريس، بين ليلة وضحاها الى جنرال يشرف على تلك العملية العسكرية التي لم يكن لها داع، والتي أُريد منها أن تضمن انتصاره في الانتخابات. في ذلك الحين، واليوم ايضا، كانت في أساس العملية نفس الخطة العبقرية الخلاقة ـ إيلام سكان جنوب لبنان الناجين بأنفسهم حتى يمارسوا ضغوطهم على القيادة اللبنانية التي تقوم بدورها بكبح جماح حزب الله ـ كل ما يجب فعله هنا هو استبدال اسم حزب الله بـ«حماس».

ومرة اخرى يثور في نفوسنا الاستغراب والدهشة من قدرة زعمائنا وقادتنا على عدم تعلم أي شيء، ورؤيتهم وهم يفشلون مرة تلو اخرى في قراءة الواقع الأساسية. اليوم مثل الأمس يستخدمون القوة والجبروت في عملية كثيفة من مخازنهم المفتوحة دائما من اجل حل مشكلة سياسية في جوهرها.

ايلي مويال ايضا يعرف أن مشكلة سدروت مع بيت حانون ليست مشكلة وجودية. ومن مثله يذكر الايام التي كان فيها سكان البلدة الفلسطينية المجاورة (بيت حانون) يقومون بصيانة مؤسسات ومتاجر مدينته. الكثيرون منهم كانوا ينامون في سدروت اليهودية، وشعروا أنهم ضيوف مرغوب فيهم جدا. ولكن مويال انجر وراء غضب الناس بدلا من تهدئة خواطرهم وجر معه حكومة بأكملها لشن حرب ضارية شعواء. مويال لاحظ بغرائزه السياسية المرهفة ضعف قادة الدولة وانتظر اللحظة المواتية بواسطة مبعوثين يقومون بتهريب الدولارات بالحقائب. غزة محاصرة، والبنى التحتية فيها تتعرض للتدمير: الكهرباء والماء والطرقات والجسور، والوزراء والنواب أُدخلوا الى السجون، وديوان رئيس الوزراء في غزة تعرض للقصف. الانطباع الناشىء هو أن حكومة اسرائيل تسعى الى استغلال التدهور الأمني من اجل اسقاط حكومة حماس. هذه بالتأكيد رغبة عدد من الدول العربية وجزء كبير من الأسرة الدولية. محمود عباس ورفاقه في قيادة فتح لن يأسفوا هم ايضا لسقوط حكومة حماس.

المشكلة هي أن سقوط حكومة حماس قد يُسقط كل مؤسسات السلطة. مؤشرات ذلك برزت من أحداث آخر الاسبوع الماضي مع اعتقال الوزراء واعضاء البرلمان من حركة حماس. في ظل هذه الاعتقالات تعالت الاصوات داخل حركة فتح (مثل عضو البرلمان عزام الأحمد وحافظ البرغوثي محرر صحيفة «الحياة الجديدة») التي تدعو الى تشكيل حكومة طوارىء أو حكومة وحدة وطنية. الدستور الفلسطيني يُخول أبو مازن صلاحية إقالة حكومة حماس، ورفاقه الذين دعوا لذلك كانوا يعتقدون أن الأمر ممكن من الناحية السياسية الفلسطينية ايضا. قبل مدة وجيزة فقط وقعت فتح وحماس على «وثيقة الأسرى» التي ينص أحد بنودها على تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال اسبوعين. فلماذا الانتظار إذن وعدم القيام بذلك الآن؟.

رد رئيس الوزراء الفلسطيني، اسماعيل هنية، على ذلك كان غاضبا، وقال ان الأمر غير وارد في الحسبان، وأوضح أن كل حكومة ستشكل خلال السنوات الاربع القادمة سترتكز على نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة. وحتى اذا تشكلت حكومة طوارىء أو حكومة وحدة وطنية، فستبقى حماس على رأسها، حسب رأيه. هم مستعدون لقبول انضمام وزراء من فتح ومن الفصائل الاخرى، ولكن ليس أكثر من ذلك.

كل المتحدثين الفلسطينيين أجمعوا في الايام الأخيرة تقريبا على أنه لا يُعقل أن تتشكل محل حكومة حماس حكومة تبدو كحكومة عميلة تصل الى الحكم على ظهر الدبابات الاسرائيلية. محمد دحلان (الذي يرافق أبو مازن خلال وجوده في غزة) نفى وجود أي نية لتشكيل حكومة فلسطينية جديدة في ظل ردود الفعل المذكورة.

الاستنتاج من هذا الوضع هو أن الخلاص من حكومة حماس ليس ممكنا الآن، واذا حاولوا القيام بذلك بالقوة فستنهار السلطة الفلسطينية كلها.

استمرار وجود السلطة الفلسطينية في الضفة وغزة هو بالنسبة لاسرائيل مصلحة هامة. والبديل هو حالة من الفوضى العارمة أو اعادة الاحتلال الاسرائيلي الكامل. من الصعب أن يوافق أحد ما في اسرائيل على ذلك لأن الخطر الأمني والسياسي على اسرائيل سيكون في ذلك الحين صعبا ومريرا.

من هنا لا يوجد مناص من الدخول في مفاوضات فورية أكثر صلابة أو أقل من اجل اطلاق سراح جلعاد شليت. هناك مساوىء كثيرة لهذه المفاوضات، ولكن البديل أشد صعوبة وخطورة على مصيره وعلى مصالح اسرائيل السياسية في آن واحد.

داني روبنشتاين
محلل خبير للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/7/3

على اسرائيل أن تفاوض الفلسطينيين حول اطلاق سراح الجندي لأن تدمير السلطة سيؤدي الى حالة من الفوضى العارمة

■ على حكومة اسرائيل أن تقرر اذا كانت هناك أهداف سياسية من وراء عملياتها في غزة، أو اذا كانت النتائج ستخدم اسرائيل سياسيا أم أنها ستلحق بها الأضرار. من الممكن قول ذلك لأن ما هو مطروح على المحك الآن ليس مصير الجندي جلعاد شليت فقط، وانما مصير السلطة الفلسطينية ذاتها.

أحداث السنوات الأخيرة أضعفت الحكم الفلسطيني في المناطق بدرجة كبيرة. في مرات عديدة ساد الشعور بأن السلطة توشك على الانهيار، إلا أنها بقيت صامدة رغم ذلك.

الآن أصبح الوضع مغايرا: 150 ألف موظف في السلطة الفلسطينية لا يحصلون على رواتبهم بصورة منتظمة للشهر الخامس على التوالي. والحديث يدور هنا عن مصدر رزق لمليون نسمة. ليس من الممكن ادارة خزينة دولة وحتى اذا تشكلت حكومة طوارىء أو حكومة وحدة وطنية، فستبقى حماس على رأسها، حسب رأيه. هم مستعدون لقبول انضمام وزراء من فتح ومن الفصائل الاخرى، ولكن ليس أكثر من ذلك.

كل المتحدثين الفلسطينيين أجمعوا في الايام الأخيرة تقريبا على أنه لا يُعقل أن تتشكل محل حكومة حماس حكومة تبدو كحكومة عميلة تصل الى الحكم على ظهر الدبابات الاسرائيلية. محمد دحلان (الذي يرافق أبو مازن خلال وجوده في غزة) نفى وجود أي نية لتشكيل حكومة فلسطينية جديدة في ظل ردود الفعل المذكورة.

الاستنتاج من هذا الوضع هو أن الخلاص من حكومة حماس ليس ممكنا الآن، واذا حاولوا القيام بذلك بالقوة فستنهار السلطة الفلسطينية كلها.

استمرار وجود السلطة الفلسطينية في الضفة وغزة هو بالنسبة لاسرائيل مصلحة هامة. والبديل هو حالة من الفوضى العارمة أو اعادة الاحتلال الاسرائيلي الكامل. من الصعب أن يوافق أحد ما في اسرائيل على ذلك لأن الخطر الأمني والسياسي على اسرائيل سيكون في ذلك الحين صعبا ومريرا.

من هنا لا يوجد مناص من الدخول في مفاوضات فورية أكثر صلابة أو أقل من اجل اطلاق سراح جلعاد شليت. هناك مساوىء كثيرة لهذه المفاوضات، ولكن البديل أشد صعوبة وخطورة على مصيره وعلى مصالح اسرائيل السياسية في آن واحد.

داني روبنشتاين
محلل خبير للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/7/3

بعدها لن يكون لأحد سيطرة على الجماعات الهامشية المنفلتة

ينبغي التضييق على حماس لتُعدل من مواقفها لا القضاء عليها لتجنب انتشار الفوضى

■ المنطق السياسي للاجراء العسكري الحالي واضح: فالاختطافات، واطلاق صواريخ القسام الذي لا ينقطع ايضا، ليسا شيئا تستطيع دولة، أي دولة، التسليم له. ترد اسرائيل على هذه الأمور بشدة، وبحق. انها لا توافق على اجراء أي تفاوض على اطلاق سراح أسرى، لكي لا يكون ذلك جائزة على الاختطافات، وبهذا هي مُحقة ايضا.

ليست مشكلة الاجراء موجودة هنا. المشكلة هي أنه قائم على افتراض أنه يمكن استعمال التضييق على القيادة الفلسطينية، وأن القيادة ستُغير نهجها. بيد أنه ليس واضحا هل يوجد للفلسطينيين شيء يمكن تسميته قيادة، أو أنه بمعنى ما المسؤولية والصلاحية محصورتان في مكان واحد. خطر الاجراء العسكري هو أنه سيُعجل بالتهشيم ويأتي بالفوضى، ويُقلل من احتمالات قيام سلطة مركزية، ولن يزيدها. في حالة كهذه سيفقد مفهوم استعمال الضغط معناه، لأن من يبادر ومن يعاقب يكفان عن كونهما ذوي صلة. اذا كنا نعاقب عن كل سرقة من لم يسرق، فلن يستنتج السارق أبدا أن من غير المجدي عليه أن يسرق. اذا كان هجوم الجيش الاسرائيلي على القطاع سيُعجل بانحلال قدرة سلطة السلطة، فان كل الاستراتيجية ستنتهي الى نهاية سيئة. ربما يتعلم أبو مازن أن الاختطافات شيء فظيع، وربما تندم حماس، اذا بقيت في الائتلاف، لكن كل جهة معارضة متشددة في الجانب الفلسطيني ستتعلم درسا معاكسا: أنها تستطيع أن تكف كل مبادرة سياسية للفلسطينيين المعتدلين. فحسبنا أن يختطف خمسة شُطار من منظمة هامشية جنديا، حتى تستعمل اسرائيل قوة جيشها كلها، وتغزو القطاع وتُزيل «خطر» الاتفاق عن جدول الاعمال. بكلمات اخرى، خطر أن يتعلم الغُلاة أنهم يستطيعون اختطاف المبادرة السياسية من جميع الآخرين بسبب اختطاف جندي واحد بدل تعلمهم أن من غير المجدي خطف الجنود. اذن يُطرح السؤال هل النتيجة المصاحبة المأمولة لهذه العملية وهي انهيار حماس، هي في الحقيقة فكرة ناجحة جدا؟ ربما اذا نجحنا في ذلك سندفع بأنفسنا الى وضع، يمكن التضييق فيه على المعتدلين وعدم التضييق على المتشددين. خارج الحكومة، في المعارضة، ما الذي ستخسره حماس؟ كل محاولة اسرائيلية لجباية ثمن ستُقوي المعارضة فقط، و«ستبرهن» فقط للجمهور الفلسطيني على أنه «لا يوجد من يُتحدث اليه»، وأن سياسة مصالحة المعتدلين لا تفضي الى أي مكان. تجب ادارة العملية، اذن، بهذا الهدي قدر الامكان: على اسرائيل أن تضائل بقدر المستطاع من مبلغ التهشيم الذي تسببه، وأن تحاول عدم المس بالقوات الموحدة، والامتناع عن تقويض حكومة حماس بوسائل عسكرية. يمكن للضغط إرغامها على الاعتدال في مواقفها. الضغط المُهشم سيزيد فقط من المنظمات التي لا يوجد لأحد سيطرة مركزية عليها.

يحسن باسرائيل أن تستوعب الدرس الذي صاغه مرة المؤرخ ستيفن أميروج، عن تجربة الولايات المتحدة في فيتنام: القوة على التدمير ليست القوة على السيطرة. في هذه الحالة، كلما ازداد هدمنا، سيكون في الامكان السيطرة بقدر أقل على الجانب الثاني، ولهذا، سنفقد نحن ايضا السيطرة على سياستنا. كلما حطمنا أكثر، سنُجر وراء مبادرات جماعات هامشية.

غادي طؤوف
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/7/3

القيادة الفلسطينية تزعم دائما أنها لا تسيطر على الارهاب الذي تنشئه وحان الوقت لأن تتحمل المسؤولية

■ كان اختراق حاجز الصوت فوق القصر الرئاسي لبشار الأسد خطوة انفعالية. اختراق حاجز الصوت لا يسبب ضررا. انه يهدف الى التخويف. التخويف من ماذا؟ هل أرادت حكومة اسرائيل أن تلمح للأسد، أنها في المرة القادمة ستقصف القصر؟ أو أنها ستبدأ حربا لسورية؟ هل الأسد غبي جدا ليعتقد أن لاسرائيل مصلحة ما في افتتاح جبهة جديدة، وتسخين الحدود الهادئة منذ أكثر من 32 سنة (حتى أكثر من حدود السلام مع مصر والاردن)؟.

سبب الخطوة الاسرائيلية هو الرعاية التي تبذلها سورية لخالد مشعل. في هذا الموضوع ايضا اسرائيل مخطئة، لانها أسيرة تصور مخطوء ـ تصور «الانسان السيء». بدل مطالبة القيادة الرسمية للعدو بالمسؤولية، تُدخل اسرائيل نفسها في ورطات سياسته الداخلية، وتبحث دائما عن الانسان السيء المناوب. وبهذا، تعفي اسرائيل القيادة من المسؤولية، وتُمكنها من لعب لعبة «الانسان الخيِّر»، الذي لا ينجح في السيطرة على الانسان السيء.

كان عرفات فنانا كبيرا في هذه الطريقة. كانت الفوضى المنهجية التي أقرها في السلطة الفلسطينية راسخة. لقد حرص على اقامة جميع المنظمات الارهابية، وعلى اقامة عدد كبير من الاجهزة الأمنية، التي كانت حتى هي اجهزة ارهابية، ولعب بها وسخر منا بحسب مصلحته المتغيرة. لقد استعمل حماس في الارهاب الموجه الى اسرائيل، وندد (بالانكليزية) بعملياتها.

وعندما ضيّق العالم الخناق عليه، استعمل هذه المنظمة الأمنية أو تلك لمواجهة هذه المنظمة الارهابية أو تلك، وفي موعد آخر استعمل نفس الجهاز لمواجهة اسرائيل. لمدة طويلة لعبت اسرائيل اللعبة، واستمرت في نظرها اليه نظرها الى سياسي «معتدل» ونسب الارهاب الى حماس والى منظمات اخرى.

ربما لا يكون الارهاب عند أبو مازن، خلافا لعرفات، استراتيجية موجهة الى اسرائيل، لكنه هو ايضا، مثل عرفات، امتنع عن أية محاولة لنزع سلاح المنظمات الارهابية. واصل هو ايضا لعب دور «الانسان الخيِّر» الذي لا ينجح في السيطرة على المنظمات الارهابية. بعد أن انضمت حماس، بعد ذلك، الى الهدنة، انتقل دور «السيء» الى الجهاد الاسلامي. بعد فوز حماس في السلطة، نسقط مرة اخرى في حيل الذراع السياسية بمقابلة الذراع العسكرية، وحماس الداخل وحماس الخارج، وسائر السخافات. وبهذا لا توجد أبدا جهة تتحمل المسؤولية، يمكن طلب المسؤولية اليها، وأن تتحمل نتائج أفعالها، إن خيرا وإن شرا.

هذا التصور خطأ اسرائيلي متواصل. لا تستطيع اسرائيل اعفاء السلطة الفلسطينية أو اللبنانية من المسؤولية عن الارهاب. عندما يُستعمل الارهاب من لبنان، فان المسؤولية ليست على نصر الله ولا على الأسد، بل على رئيس لبنان وحكومة لبنان، ومهمتهما ضمان الهدوء على الحدود. وهذا هو حكم السلطة الفلسطينية ـ فللسلطة رئيس منتخب وحكومة منتخبة، وهما فقط يتحملان المسؤولية ولا ينبغي اعفاؤهما منها.

بعد حادثة كرم شالوم أعلن اولمرت أن اسرائيل ترى أبو مازن المسؤول الوحيد، الذي لا يوجد سواه، وأن السياسة الداخلية الفلسطينية ليست تهمنا. هذه المقالة على حق، لكنها غير صادقة من قبل من احتضن قبل ذلك باسبوع فقط أبو مازن وأكثر من مدحه، حينما كان سكان سدروت والنقب الغربي مستهدفين للصواريخ التي أُطلقت من ارض السلطة، التي ترأسها.

علينا أن نغير التصور وألا نعفي السلطة الفلسطينية من المسؤولية. في أية خطوة س